هدم الصوامع للتصدي لأزمة هائلة

مسارات لتعزيز التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ

حدث رفيع المستوى

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

المجلس التنفيذي للبرنامج – الدورة العادية الثانية

الساعة 15:00-17:45 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

مذكرة مفاهيم

الحدث الرفيع المستوى – هدم الصوامع

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، المجلس التنفيذي للبرنامج – الدورة العادية الثانية

الساعة 17:45-15:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

1- تخلِّف جائحة كوفيد-19 آثارا بعيدة المدى في جميع أنحاء العالم، فهي تبدد المكاسب الإنمائية وتزعزع أسس السلام. وتفضح هذه الأزمة كل مواطن الضعف المتعددة التي يعاني منها النظام العالمي في وقت واحد وتعزز الإدراك المتنامي في أن أهداف خطة 2030 ستكون بعيدة المنال مالم يتم إجراء تغييرات جذرية حاسمة – ووشيكة – في أساليب القيادة التي تتبعها الحكومات وطرائق تضافر شركاؤها الإنمائيون لتوفير الدعم لها.

2- وكان الهدف أصلا من وراء إنشاء جميع المؤسسات الممثلة في الحدث الرفيع المستوى هو التصدي للتحديات الهائلة والمتزايدة التعقيد التي تواجه البشرية. وعلى مدار العام الماضي، قامت الحكومات وكل مؤسسة من هذه المؤسسات باستنهاض قواها وحشد كل الموارد المتاحة لمجابهة الجائحة على مدار الساعة، وتبين بشكل أوضح من أي وقت مضى أن الحاجة إلى تضافر الجهود في التخطيط والتمويل والعمل والقدرة على ذلك إنما تتجليان في ساعات الشدة على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية وعلى مستوى المقاطعات، والمجتمعات المحلية، والأسر. ولن تكون أساليبنا الجديدة في النهوض بالعمل وإعادة البناء فعالة إلا بقدر ما تحظى به من دعم وتطبيق داخل أروقة الحكومات والوزارات التنفيذية والمكاتب الميدانية وعلى يد العاملين في الخطوط الأمامية.

3- ويطرح هذا الحدث أمام المشاركين الموقرين سلسلة من الأسئلة تتمحور حول كيفية قيام المؤسسات العالمية والإقليمية بتعبئة هياكلها ومواردها المتمايزة على المستوى القطري على نحو منهجي ومتكامل لمساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تسريع التنمية داخليا بشكل فعال وعلى وجه السرعة. فما هو المطلوب لترجمة الاتفاقات والآليات والأطر العالمية والإقليمية إلى استراتيجيات راسخة ومنسقة على المستوى الميداني لتعزيز السلام والتعجيل بوتيرة التنمية؟

4- وفي ضوء هذه الأسئلة بالضبط، بدأت منظومة الأمم المتحدة في مراجعة الطريقة التي تعمل بها من خلال إعادة هيكلة وتنشيط مكاتب المنسقين المقيمين التابعة لها وطريقة تعاون أفرقتها القطرية على المستويين الوطني والإقليمي. وشرعت المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة بشكل متزايد تبعث روح الحياة من جديد في شراكات ثنائية طويلة الأمد، وتقيم شراكات جديدة، مثل إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للحالات المتأثرة بالأزمات. ومع الاعتراف بأن هياكلنا وإجراءاتنا المؤسسية يمكن أن تخنق حتى أفضل النوايا، فإن السؤال هو كيف يمكن تنسيق جهود كهذه ومواصلة تعزيزها على المستوى القطري، من الناحيتين الإجرائية والهيكلية؟ وفي الواقع، ما هي الإمكانية القائمة لإعادة تشكيل نُهج أدائنا المؤسسي وحوافزنا بطريقة يمكن أن تحفز وتعزز طرق العمل المشترك؟

5- وفي حين أن أزمة الجائحة مُلحة بالفعل، فقد أنذرت أيضا بالآثار المحتملة لأزمة مناخية أكبر بكثير تلوح في الأفق، وأكدت أننا بحاجة إلى أن نجد إجابات أفضل لهذه الأسئلة بصورة أسرع. ونحن لا نشعر بعواقب الصدمات العالمية بشكل جماعي – فكل أسرة في كل مجتمع محلي تعاني من آثارها وعواقبها بشكل متباين ولديها قدرات مختلفة على الاستجابة لها. وتتطلب مساعدة كل واحدة منها استراتيجيات محددة ومصممة خصيصا بما يناسبها، ولا يمكن أن تصممها وتبدأ تنفيذها إلا الحكومات الوطنية والمحلية، بدعم من أفرقتنا القطرية. وبينما سيجمع التعاون العالمي والإقليمي أفضل الموارد والممارسات والعلوم التي يمكن أن تحشدها البشرية، فإننا لن نكون مستعدين لما هو آت إذا لم ننشئ الآليات اللازمة لنقلها على الفور وبشكل فعال "إلى الميدان". واستنادا إلى الدروس المستفادة من الجائحة وجهودنا الجماعية في البلدان الهشة والتي تعاني من النزاع والعنف، سيستكشف الفريق بالتالي كيفية استخدام القوة المشتركة لمؤسساتنا ويضع أساليب جديدة للعمل لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

6- وسيناقش الفريق كيف يمكن للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة هدم الصوامع التنظيمية لتعبئة موارد إضافية ومساعدة الحكومات على إيصال الدعم بسرعة إلى المجتمعات المحلية. وسيشمل ذلك تعزيز الشراكات، بما في ذلك عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، لدعم التخطيط المشترك الشامل وتطوير أدوات تعاونية لتحديد المخاطر والاستعداد للأزمات والاستجابة المبكرة. وسيتضمن هذا أيضا إعادة التفكير في كيفية تعبئة موارد وقدرات المقار العالمية والإقليمية بشكل مباشر أكثر لخدمة الأفرقة القطرية. وهل ينبغي دعم وتعزيز التعاون على المستوى القطري بهيكل تنسيق تكميلي على المستوى العالمي، على سبيل المثال بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة/مكتب التنسيق الإنمائي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي (الإدارة العامة للتنمية والتعاون/مكتب المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية)؟

7- وستتم دعوة أعضاء الفريق للتفكير في فرصة تنفيذ استراتيجيات قطرية منسقة لدعم الحكومات حتى تتمكن من تلبية احتياجات المواطنين بكفاءة أكبر ودعم صمود أقوى بطريقة متكاملة. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الحاجة إلى العمل بشكل مشترك مع الحكومات تمثل الصومعة الحاسمة التي يتعين هدمها. فحتى بعد انحسار الجائحة الحالية وبدء التعافي، سنحتاج إلى ضمان الجمع بين تمويل المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والجهات الأخرى الرئيسية صاحبة المصلحة ومعرفتها المتخصصة وقدرتها على التنظيم والتنفيذ لدعم البلدان بشكل متماسك من أجل بناء المزيد من القدرة على الصمود وحماية المكاسب الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية والاستعداد لأزمات أكبر من أي وقت مضى. ويجب أن ترتكز جهودنا على انخراط المجتمع الإنمائي الأوسع، مع الاعتراف أيضا بأن انخراط القطاع الخاص وزيادة مشاركة الفئات السكانية غير الممثلة تمثيلا كافيا في صنع القرار – ولا سيما النساء والأقليات – مسألة ضرورية للاستدامة والنجاح على المدى الطويل.

8- وينبغي التركيز على تعزيز الأثر على المستوى القطري وبناء الحوافز المؤسسية وحوافز الأداء لجميع الجهات الفاعلة لإعطاء الأولوية للآثار الإنمائية أولا وتعزيز أسس السلام المستدام. وينبغي أن يشمل ذلك وضع نُهج ملموسة للأهداف الحاسمة التي تتجاوز نطاق اختصاص أي مؤسسة بمفردها – نتائج محورها الناس مثل تمكين المرأة وتناول تطلعات الشباب، والآثار الاستراتيجية، مثل الاستثمار في الوقاية وبناء بيئة تتسم بالمساءلة والشفافية.

9- وتأكيدا لقيم التعاون والتضامن التي تقوم عليها أخوة البشرية، ينبغي أن يتناول الفريق كيف يمكن لأفرقتنا العالمية على جميع المستويات – بدءا من الغد – أن تقترب من بعضها بعضا ومن الحكومات، حضوريا وافتراضيا، من أجل دفع حصائل هذا الاجتماع قدما.

الحصيلة الأولى

توفير المزيد من السياسات الشاملة المتكاملة والدعم التنفيذي للبلدان.

- تقدم جهات الاتصال توصيات بشأن أساليب ضمان التكامل والتنسيق الفعال بشأن:
  - جمع البيانات وتحليلها والتقييمات والتخطيط؛
  - سد فجوات التنفيذ على المستوى القطري للبرامج الحاسمة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والنظم الغذائية المستدامة، وتنمية رأس المال البشري.

الحصيلة الثانية

تعزيز التنظيم المشترك عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان الهشة والتي تعاني من النزاع والعنف.

- تقدم جهات الاتصال توصيات بشأن كيفية تعزيز التحليل المشترك للوضع والتخطيط الاستراتيجي المشترك لدعم السكان الضعفاء في الوقت المناسب.
- تقدم جهات الاتصال توصيات لتعزيز تخطيط وتنسيق الاستثمارات لبناء نُظم تنفيذ حكومية.

الحصيلة الثالثة

تعزيز التعاون بشأن خيارات تعبئة الموارد الإنمائية لصالح البلدان.

- تقدم جهات الاتصال توصيات بشأن آليات التمويل المعززة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.
- تقدم جهات الاتصال توصيات بشأن كيفية تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية في استخدام الموارد الإنمائية.

الخطوات التالية

- تُجري جهات الاتصال تقييما لحصائل الحدث رفيع المستوى وتقدم تقريرا وتوصيات لمناقشتها على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في أبريل/نيسان 2021.